المصالحة كآلية لتحقيق العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاعات

Reconciliation as a Mechanism for Achieving Transitional Justice in Post- Conflict Societies

تاريخ الإرسال: 2019/09/11	تاريخ القبول: 2020/10/05	تاريخ النشر: 2021/01/31

*ط.د. بن عطاالله بن علية
جامعة محمد خيضر - بسكرة
doctor.benalia@gmail.com

د. انسيغة فيصل
جامعة محمد خيضر - بسكرة
Dr.fayssal_h@yahoo.fr

ملخص :

يسعى هذا المقال إلى إبراز أهمية المصالحة في الدول الخارجة من النزاعات أو الخارجة من حكم تسلطي نحو حكم ديمقراطي، والتي تتم من خلال اعتماد اليات العدالة الانتقالية، هذه الأخيرة تتنوع آلياتها بين اليات قضائية متمثلة في المحاكمات الجنائية، وأخرى تصالحية وتعويضية.

حيث تعتبر العدالة التصالحية المظهر الأبرز في العدالة الانتقالية و تتجه الغالبية إلى التركيز على المصالحة من أجل ضمان انتقال ديمقراطي سريع مع تأكيد حقوق الضحايا في التعويض وجبر الضرر، وهو ما يظهر من خلال اعتماد على لجان الحقيقة والمصالحة كهيئات شبه قضائية، وتفعيل العدالة التقليدية لتحقيق المصالحة.

الكلمات المفتاحية : العدالة الانتقالية ؛ العدالة التصالحية ؛ المصالحة ؛ لجان الحقيقة والمصالحة ؛ العدالة التقليدية.

Abstract:

This article seeks to highlight the importance of reconciliation in countries emerging from conflict or emerging from a democratic rule towards democratic governance through the adoption of mechanisms of transitional justice or post-conflict justice, This latter varies among judicial mechanisms in the form of criminal, restorative and compensatory trials .

***المؤلف المرسل: بن عطاالله بن علية**

Where restorative justice is the most prominent feature of transitional justice, and the majority tends to focus on reconciliation in order to ensure rapid democratic transition while emphasizing victims' rights to compensation and redress, as evidenced by the reliance on truth and reconciliation commissions as quasi-judicial bodies and the activation of traditional justice for reconciliation.
Keywords: *Transitional Justice; Restorative Justice; Reconciliation; Truth and Reconciliation Commissions; Traditional Justice.*

مقدمة:

تسعى المجتمعات الخارجة من النزاعات أو من حكم تسلطي إلى تجاوز تركة الماضي من خلال تبني آليات تعرف بالعدالة الانتقالية، ونظراً لخصوصية كل دولة من حيث أسباب النزاعات وكذلك متطلبات الانتقال وطبيعته، فستختلف الأولوية بين المحاكمات الجنائية وتحقيق المصالحة الوطنية من خلال تبني تدابير العفو والمصالحة ولجان الحقيقة وبرامج التعويض وجبر الضرر، حيث أن كل الآليات السابقة تسعى في النهاية للوصول إلى المصالحة بين أفراد المجتمع.

وسنحاول في ما يلي تجلية مفهوم المصالحة وصلتها بمختلف آليات العدالة الانتقالية مركزين في ذلك على لجان الحقيقة والعدالة التقليدية، ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما موقع المصالحة ضمن اليات العدالة الانتقالية وما دورها في المجتمعات الخارجة من النزاعات؟.

- منهجية البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي استُعمل لتحديد الأبعاد المفاهيمية للمصالحة، أما المنهج التحليلي فكان لدراسة تطبيقات المصالحة في شكل لجان للحقيقة أو العدالة التقليدية وربطها بمختلف اليات العدالة الانتقالية.
- أسباب اختيار البحث: تكمن الأسباب الذاتية في أن خطاب المصالحة استعمل بكثرة في المجتمعات الانتقالية ليطغى على دعوات المساءلة والعقاب ضد مرتكبي الانتهاكات، ليصل إلى حد إهمال حقوق الضحايا وذويهم في الإنصاف العادل والفعال، أما الأسباب الموضوعية، فالدافع للبحث في موضوع المصالحة كآلية للعدالة الانتقالية، هو محاولة فهم أشكالها ووسائل تطبيقها والعوائق التي تحول دون ذلك، ومحاولة الموازنة بينها وبين مختلف اليات العدالة الانتقالية.

- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في تنامي الدعوة لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها في المجتمعات الخارجة من النزاعات خاصة بعد تحول طبيعة النزاعات إلى نزاعات داخلية، الأمر الذي يتطلب منا البحث عن مفهوم المصالحة وأبعاده وتطبيقاته.
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى، إبراز أهمية المصالحة ببعديها الفردي والوطني في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية، وتبيان ضرورة التوازن بين حق المجتمع في السلم وحق الضحايا في الجبر والتعويض خاصة التعويض المعنوي الذي تعتبر المصالحة من أشكاله، مع التأكيد على أن كل اليات العدالة الانتقالية ككل تهدف إلى تحقيق المصالحة كل في مجالها.

المبحث الأول: مفهوم المصالحة ومركزها ضمن اليات العدالة الانتقالية

كانت العدالة الانتقالية في بداياتها ذات طبيعة قضائية بحتة خاصة في ظل محاكم نورمبرغ وطوكيو والمحاكم الجنائية الدولية في يوغسلافيا ورواندا، ومع انتشار النزاعات الداخلية، فإن نطاق العدالة الانتقالية، آلياتها، أنشطتها وأهدافها شمل مجموعة من تدابير العدالة التصالحية، حيث أن طبيعة النزاعات تحتم اعتماد اليات تعيد الروابط الاجتماعية واللحمة بين مواطني المجتمع والدولة الواحدة من خلال تحقيق المصالحة الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم المصالحة

تبعا لما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، فالعدالة الانتقالية هي:" كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية، ومحاكمة الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل أو اقترانهما معا"[1]، فهي تجيب عن تساؤلات تطرح حول ما اذا كان الأسلوب الأمثل معاقبة المسؤولين عن الفظائع، أو اتباع طريق الغفران والوحدة الذي يستوجب الابتعاد عن العقاب.[2]

فيما اكتسب مفهوم المصالحة أهمية بالغة، لدى نشطاء السلام على وجه الخصوص، باعتبارها الشرط الضروري للسلام الدائم، كما تم مناقشة مفهومها بشكل واسع في الأدبيات الأكاديمية حول بناء السلام وتحولات الصراع، كما تم مناقشتها أيضا في

سياق الاعتراف، الندم، الرحمة والغفران، وتم تعريفها كعملية ينتقل خلالها المجتمع من الماضي المقسم إلى مستقبل مشترك.[3]

يعود استعمال تعبير المصالحة الوطنية أول مرة إلى الزعيم الفرنسي شارل ديغول، وتلقفه العديد من بعده، بينهم الزعيم نيلسون مانديلا عندما كان لا يزال قابعا في السجن والذي كان يطمح لمصالحة وطنية، والتي يرى أنه بدونها يكون البلد عرضة لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء التي يكون وراءها الانتقام بكل تأكيد[4]، وفي ذات السياق، يرى القس "ديزموند توتو" أن المصالحة هي أكثر الأمور الطبيعية في العالم.[5]

يرجع مفهوم "المصالحة" تقليديًا إلى الخطاب الديني، ثم أُدمج في لغة علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والعلوم السياسية، و اعتنقه السياسيون في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن ثم أصبحت المصالحة في المجال العام تعبر عن النية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام داخل المجتمع.[6]

فالمصالحة كمصطلح، كثير الاستعمال ولكنه غالباً ما لا يعرَّف أو يُفهم بوضوح، فقد اتضح من دراسة قام بها "مركز جوهانسبرج لدراسة العنف والمصالحة" حول أثر "لجنة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة" على أحد المجتمعات المحلية أن سكان المنطقة المعنية كانت لديهم آراء شديدة التباين حول معنى المصالحة، غير أنه يبدو أن هناك اتفاق عام مشترك بين معظم الخبراء على فهم أن المصالحة هي عملية أكثر منها هدف يحقق.[7]

فقهيا، كما أسلفنا سابقا، يقرر أن المصالحة الوطنية نشأت من أصول دينية كفكرة التسامح والعفو والصفح، و بذا تكون مصطلحا واسعا، يحتمل أكثر من معنى وله العديد من المرادفات كالتوفيق بين الأطراف، وذو صلة بمفاهيم أخرى، ك "الاعتذار" ،"التسامح"، "العفو" ،"بناء السلام" ،"التعايش السلمي" و"العدالة التصالحية،" كما تختلف معانيه ومدلولاته من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.[8]

بالتالي، تعتبر المصالحة، تلك العملية التي من خلالها يمكن للضحية والجاني تحويل طبيعة علاقتهما سعيا لبناء سياق اجتماعي جديد من أجل مستقبل سلمي مشترك.[9]

كما أنها تستخدم للإشارة إلى عملية أو إلى نتيجة أو هدف، كنتيجة، هي تحسن في العلاقات بين الأطراف التي كانت متنازعة في السابق، نحو مستقبل يتميز بعلاقات سلمية وعادلة. [10]

في مفهومها المبسط تفهم على أنها "ليست أكثر من" تعايش بسيط"، بمعنى أن الأعداء السابقين يمتثلون للقانون بدلاً من قتل بعضهم البعض ليس إلا، وفي مفهومها والتصور الأعمق لها قد تشمل عناصر مثل الغفران والرحمة، ورؤية شاملة مشتركة، والتضامن المتبادل والتوافق بين الفرقاء.[11]

قانونيا، لا يوجد تعريف موحد للمصالحة، حيث لم يعرّفها قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة في جنوب أفريقيا، كما فعل مع المصطلحات الرئيسية الأخرى في الفصل الأول منه،[12] أيضا، يتحدث القانون رقم 17لسنة 2012 في ليبيا، عن "إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع" رغم أن هذا التعريف يبقى تعريفاً اجتماعيا أو سياسيا أكثر منه تعريفاً قانونياً. [13]

وتعرفها عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام، بأنها "عملية اجتماعية يتعامل فيها الناس مع الماضي، ويعترفون بالفظائع والمعاناة الماضية، في الوقت نفسه يغيرون المواقف والسلوك التدميري نحو علاقات بناءة تجاه السلام المستدام تشمل المجتمع بأكمله". [14]

فيما تبنت "CNRR "اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة بكولومبيا التعريف التالي، فهي :" هدف بقدر ما هي عملية طويلة الأمد تشمل أشخاصاً أو مجتمعات تعمل معاً لخلق مناخ التعايش السلمي على أساس بداية علاقات ثقة جديدة بين المواطنين والدولة وبين أنفسهم ، إنها تعميق لدولة ديمقراطية بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات".[15]

كما عُرفت من طرف Karen Bronéus بأنها " إيجاد طريقة لموازنة قضايا مثل الحقيقة والعدالة بحيث يمكن أن يحدث التغيير البطيء في السلوكيات والمواقف والعواطف بين الأعداء السابقين." [16]

و بعد تجميع للمعارف العلمية والعملية المتاحة وصل "Brounéus"، إلى كون المصالحة عملية مجتمعية تنطوي على الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي وتغيير المواقف والسلوكيات المدمرة إلى علاقات بناءة نحو السلام المستدام. [17]

كما يعرفها أحد المتخصصين بأنها "العملية التي يمكن بمقتضاها لأطراف واجهوا علاقات قمعية أو صراع دموي إنشاء علاقة مرضية فيما بينهم"، ووضعت الوكالة الدولية السويدية لتنمية التعاون تعريفا للمصالحة بأنها: "عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام".[18]

أما من منظور بناء السلام، يمكن أن ينظر إليها على أنه عملية إصلاح العلاقات على جميع مستويات المجتمع ومواجهة السرد السائد للماضي حول الانتهاكات السابقة.[19]

كما يفرق البعض بين المصالحة بين الأفراد والمصالحة المجتمعية(الوطنية)، فالأولى رغم ندرتها أكثر عمقا وذات أثر علاجي نفسي ومعنوي على المجني عليه والجاني، وهناك اتفاق عام على أن المصالحة عملية طويلة الأمد.[20]

المصالحة الوطنية إذن، عملية بناء علاقات جديدة بين الأطراف بعد تمزقها جراء نزاع عنيف، على أسس من الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة واحترام حقوق

الضحايا والمتهمين على حد سواء، وعدم تكرار أخطاء الماضي، بطريقة تؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي ونزع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزاع بغية عدم تكراره مرة أخرى.[21]

فهي تتحقق عندما تتقدم العمليات الاجتماعية و السياسية دون الوقوع في فسادها السابق أو ممارساتها المسيئة، و تحدث المصالحة الفردية عندما يشعر الناس بأن لا خوف ولا كراهية تقيد حياتهم، حيث من الممكن تحقيق مصالحة وطنية دون تحقيق مصالحة فردية، ومرد ذلك أنه بعد صراع عنيف، قد يتقدم الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الحكومي ويزدهر في حين أن الضحايا والجناة على حد سواء يجدون صعوبة في العيش مع تجاربهم[22]، في ذات المنحى ترى بريسيلا هاينر أن" المصالحة تتطلب بناء أو إعادة بناء علاقات اليوم التي لا تطاردها صراعات وكراهية الأمس".[23]

يتضح من ما سبق أن المصالحة وان اختلفت مفاهيمها إلا أنها تتوحد في الهدف المرجو منها وهو إعادة العلاقات الطبيعية بين أفراد المجتمع من خلال السبل والآليات القانونية المتاحة، وسنحاول في ما يلي معرفة مركز المصالحة وصلتها بمختلف اليات العدالة الانتقالية.

المطلب الثاني: مركز المصالحة ضمن اليات العدالة الانتقالية

نستنتج مما سبق أن المصالحة هي البُعد الذي تشتمل عليه الغاية المنشودة من متطلبات العدالة الانتقالية كافة، ويُقصد بالمصالحة "الجهود الرامية إلى إرساء السلام والثقة بين المواطنين وبين الخصوم القدامى".[24]

فرغم أنها غالباً ما يتم تعريفها بشكل غير واضح، إلا أنها محل إجماع كونها هدف مشترك بين آليات العدالة الانتقالية، لما تشمله من عناصر، من قبيل ندم الجناة، والغفران من الضحايا، وإعادة إدماج الجناة الذين تم إصلاحهم في المجتمع المدني.[25]

في نظر البعض فهي مرتبطة بجهود الأنظمة السياسية التي تسعى إلى طي صفحة الماضي واستقطاب من هم خارج العملية السياسية للمشاركة فيها، أو هي كما يرى آخرون، ترتكز على الجهد الرامي إلى تقوية الثقة بين الخصوم القدامى ممن كانوا قابضين على السلطة والساسة الجدد الذين تولوا زمام السلطة.[26] وحسب رأينا فهذا التعريف قاصر كونه يقيد ويحصر المصالحة بين الأطراف السياسية المتنازعة، والمصالحة أعمق من ذلك فهي تتسع لتشمل جميع الأطياف بالمجتمع، سعيا لبناء مجتمع ديمقراطي متين.

كما تظهر صلتها مع الآليات القضائية، فحين تفشل الملاحقات القضائية والمساءلة الجنائية ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يكون الضحايا أقل ميلا للتسامح.

ففي حين اعتبرت المحاكمات الجنائية كلعنة في وجه تحقيق السلام، و المصالحة، جادل آخرون بأن تلك الحقيقة التي تُجليها المحاكمات ستكشف المسؤولية الفردية عن الجرائم، وتعزز بالتالي المصالحة الجماعية[27]، وهذا الطرح يوضح دور العدالة في تحقيق المصالحة بعد معاقبة الجناة.

حيث غالبا ما تضم العدالة الانتقالية، إجراءات للعدالة التصالحية متمثلة في لجان الحقيقة، مع نظام مواز للعدالة الجنائية على الأخص لأولئك المسؤولين بشكل رئيس عن الانتهاكات الأكثر جسامة.[28]

في حين تكمن الصلة بين المصالحة و كشف الحقيقة وتجليتها، أنه كي تتم المصالحة لابد من معرفة الحقيقة كجزء من الدور التكاملي لآليات العدالة الانتقالية ، ويتضح ذلك من أهداف لجان الحقيقة والمصالحة التي أنشئت في العديد من الدول [29]،وفي هذا السياق تربط العديد من لجان الحقيقة صلة بالمصالحة من خلال التحقيقات التي تقوم بها، بما في ذلك الوساطة واللقاءات بين الضحايا والجناة كما تستخدم بعض اللجان عمليات غير قضائية أو شبه قضائية للإقرار بالمسؤولية والمساءلة والعقاب.[30]

حيث يمكن للجان الحقيقة أن تزيد من عمل المحاكمات في تحديد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، في حين أن إجراءات المحاكمة يمكن أن توفر أدلة واقعية لتعزيز قيمة تبادل الحقائق[31]، وقد أكدت الأمم المتحدة أن الحقيقة والعدل عنصران لا غنى عنهما في تحقيق المصالحة والسلام الدائمين. [32]

فيما أكدت لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب أفريقية، في أن الحقيقة آليا ودائما تؤدي إلى المصالحة، لكنها أكدت أن المصالحة مستحيلة بدون الحقيقة، أي أن الحقيقة ضرورية، ولكن ربما ليست شرطا مسبقا كافيا للمصالحة [33]، وغالبا ما يكون هنا تشكيك في قيمة المصالحة، خاصة في السياقات السياسية، حين تفرض المصالحة مطالب غير مبررة على ضحايا الأفعال الخاطئة للتضحية بالعدالة من أجل السلام. [34]

أما بخصوص العلاقة بين المصالحة والتعويض وإصلاح المؤسسات، لابد ان تكون سياسة التعويض قائمة على معايير واضحة وغير تمييزية وعلى أساس الاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا، ولكي يكون التعويض ذا أثر، فيجب ألا يقتصر على التعويض المالي بل ينبغي أن يشمل أنواعاً أخرى من التعويض من قبيل الاعتذارات الرسمية وإجراء المحاكمات الجنائية وكشف الحقيقة، وعن العلاقة بين إصلاح المؤسسات والمصالحة، فسينجم عن غياب الإصلاح الحقيقي للمؤسسات انعدام للثقة في المؤسسات الحكومية، هذه الثقة، التي هي عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق المصالحة.[35]

ان المصالحة، لا تعني تجنب المساءلة من أجل الحقيقة، ولا تنطوي على فقدان الذاكرة الجماعية لتجنب مخاطر قول الحقيقة، ولا المغفرة الشخصية، حيث تعني المصالحة إيجاد طريقة لتحقيق التوازن بين قضايا مثل الحقيقة والعدالة، بحيث يمكن أن يحدث التغيير البطيء للسلوكيات والمواقف بين الأعداء السابقين. [36]

ورغم عدم وجود توافق بين المتخصصين في مجال المصالحة الوطنية حول كيفية الدفع بجهودها أو تحقيقها في تلك الدول، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها عملية طويلة الأمد تتطلب تغيير العلاقات بين الخصوم السابقين بهدف الوصول إلى قدر من التعايش المشترك بينهم، وإقامة نوع جديد من العلاقة بين المواطنين والحكومة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.[37]

بناءً على ما سبق، تُفهم المصالحة بشكل أفضل على أنها عملية مجتمعية يفترض فيها أن يعترف كل طرف بمعاناة الآخر ، حيث يتعين على الأطراف المتخاصمة الانتقال إلى مواقف وسلوكيات بناءة حيث يتم إعادة بناء علاقات الثقة الفردية والجماعية[38]

وعلى الرغم من صلتها بكل آليات العدالة الانتقالية لم تسلم المصالحة من الانتقاد، ففي الحالة المغربية مثلا اعتبر المنتقدون أن العدالة التعويضية لا يمكن ان تُقبل بديلا عن العدالة الجزائية التي هي حسبهم الوسيلة الوحيدة المشروعة لضمان تحقيق مبدأ العدل، فالجزاء لا المصالحة هي الركن المركزي للعدل في مفهومه الليبرالي. [39]

كما تشير العدالة التصالحية إلى نموذج أو طريقة لممارسة العدالة تختلف مع العديد من الإجراءات القضائية الجنائية أو المدنية، وتعرف العدالة التصالحية تحت مسميات عدة، الوساطة بين الضحية والجاني، وبرامج المصالحة، والعدالة التعويضية. [40]

وفق العدالة التصالحية، الجريمة، هي في جوهرها انتهاك لشخص من قبل شخص آخر، بصفة أخرى جريمة من قبل فرد واحد ضد حقوق شخص آخر، فالعدالة التصالحية تدعوا إلى إعادة تركيز نظرتنا على الجريمة كونها جريمة ضد ضحية فردية وليست ضد المجتمع[41]، فبدلاً من النظر إلى العدالة الجزائية - أي الجريمة بوصفها انتهاكًا للقانون وفعلًا ضد الدولة - تفترض العدالة التصالحية أن الجريمة تعد أيضًا انتهاكًا لشخص من قبل شخص آخر.[42]

فبينما، تركز العدالة الجنائية على الجريمة باعتبارها مخالفة للقانون، وحصر فرض العقوبات على الجناة من طرف الجهات المختصة بالدولة، ناقلا بذلك رغبة الأفراد في الانتقام إلى الدولة أو الهيئة الرسمية، تركز التصالحية على الجريمة على أنها صراع بين الأفراد، وكذلك على الجرائم التي تطال: الضحية، الجاني، والمجتمع، فتكون مصلحة نظام العدالة هنا التوفيق و إعادة العلاقات بين الأفراد من أجل إنهاء الحلقة المفرغة للجريمة

والانتقام والجريمة المتكررة، ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال الإقرار الرسمي بالماضي وما حدث به ما يتبعه ذلك من الاعتذارات الرسمية والتعويضات للضحايا. [43]

بذلك، تعمل آليات العدالة الانتقالية العقابية والتصالحية على تحقيق هدف موحد يتمثل في إصلاح الأوضاع الاجتماعية-السياسية في مجتمعات ما بعد الصراع، فالعدالة العقابية يُقام فيها العدل بصورة صارمة رداً على انتهاكات القانون، أما العدالة التصالحية فهي عملية تتحد فيها جميع الأطراف المتورطة في جريمة معينة للتعامل مع آثارها وتداعياتها ومنعها مستقبلاً، وتشمل السمات الرئيسية للآلية التصالحية الخطاب الدبلوماسي بين الجناة والضحايا، وكذلك عملية إصلاح موجهة للضحايا، و هذا النوع من العدالة ضروري لمساعدة المجتمعات الانتقالية على التغلب على القيود المختلفة التي تفرضها النهج التقليدية للعدالة الجنائية.[44]

تمتاز العدالة التصالحية "باستجابة مرنة لظروف الجريمة والجاني والضحية وبشكل تحترم فيه كرامة كل شخص، وتبني التفاهم وتعزز الوئام الاجتماعي من خلال تضميد جراح الضحايا والمجتمعات، كما تمتاز بأنها بديل قابل للتطبيق في كثير من الحالات لنظام العدالة الجنائية الرسمي ونهج يمكن استخدامه بالاقتران مع عمليات العدالة الجنائية التقليدية والعقوبات بوصفه نهجا يتضمن حل المشكلات ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، نهج يشجع الجاني على التعرف على أسباب وآثار سلوكه، نهج مرن ومتغير يمكن تكييفه مع الظروف والتقاليد القانونية والمبادئ والفلسفات الأساسية لنظم العدالة الجنائية الوطنية القائمة، نهج مناسب للتعامل مع أنواع مختلفة من الجرائم والمجرمين، بما في ذلك العديد من الجرائم الخطيرة للغاية، نهج ذو استجابة تعترف بدور المجتمع كموقع رئيسي لمنع الجريمة والإضطراب الاجتماعي والاستجابة لهما."[45]

فما بين العدالة العقابية والتصالحية ومميزات كل منهما، يعتقد كل من "براتو وغلاسفورد " أن: "العدالة التصالحية ستعزز المصالحة أفضل من العدالة الجزائية"، لكون العملية التصالحية، بالضرورة اجتماعية ونفسية، يسمح فيها للضحية بمشاطرة تجربته عن الإيذاء وعواقبه وفهم ما حدث من منظور مرتكب الجريمة، فعلى سبيل المثال، يقرر الضحية ما إذا كان سيقبل عروض التعويضات والاعتذارات، فمن خلال اتباع نهج تصالحي، وعلاوة على البعد النفسي، يمكن للضحية الاستفادة من المساعدة العملية والمادية التي عادة ما تكون ضرورية في سياقات ما بعد الصراع.[46]

فالعدالة التصالحية هي بديل للرأي الحالي القائل بأن العدالة تُخدم على أفضل وجه بإصدار عقوبات قاسية على المخالفات، فهي تدور حول الأذى الذي يولد الشفاء كبديل للأذى المولد للأذى.[47]

من الناحية المثالية، يأتي السلام المستدام من الإرادة المتبادلة للجهات الفاعلة لكي تتعايش بشكل تعاوني في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية، إن تبادل الحقائق هو خطوة نحو العدالة التصالحية على مستوى يكون في التركيز منصبا نحو الضحية على المستوى الوطني.[48]

وفقا لمؤيدي العدالة التصالحية، فالعمليات التصالحية قوية للغاية، شريطة أن يتم استخدامها في الحالات المناسبة، حيث يمكن أن يكون لها تأثير تحويلي عميق على وجهة نظر أولئك الذين يشاركون فيها، فالجناة سيشعرون بالأسف العميق لسلوكهم، ويلتزمون بإصلاح الضرر الذي قاموا به والعزم على الامتناع عن المزيد من السلوك الإجرامي، أما الضحايا الذين يدخلون هذه العملية بصدمة عميقة سيظهرون أنهم في طريقهم إلى استرداد حقوقهم وحياتهم السابقة.[49]

كما تشجع الشفاء النفسي، فنهجها يحدد الجريمة في المقام الأول على أنها نزاع بين الأفراد يؤدي إلى إصابات الضحايا والمجتمعات المحلية والجناة، ويتعرض بشكل ثانوي فقط لانتهاك الدولة، باختصار، في نظام العدالة التصالحية، إذا لم يتم استعادة العلاقات الاجتماعية التي تأثرت بالصراع، فإن العدالة الحقيقية لن تحدث، وعلاوة على ذلك، فهي تتطلب ألا يقتصر دور الأطراف على الثقة في العملية التصالحية فحسب، بل بتشجيعهم على زيادة الثقة في بعضهم البعض[50]، ذلك أن الجريمة تشكل انتهاكاً لسلطة الدولة - ولكن هذا ليس ما يجعلها فعلا خاطئًا ،بدلا من ذلك، ما يجعل الجريمة خطأ في الأساس هو أنها تشكل انتهاكا لحق شخص آخر[51]، كما أن الهدف الأوسع لها، هو "أنسنة" البشر - الذين هم في صراع – ضد بعضهم البعض، لتمكين كل منهم من إدراك إنسانية الطرف الآخر وكسر الصور النمطية والمخاوف وسوء الفهم الذي يحبط جهود إحلال السلام حيث يوجد نزاع، حيث تفترض العدالة الإصلاحية وجود "إنسانية مشتركة" بين الجناة والضحايا.[52]

في العدالة التصالحية، يكون هناك نقاش بين الضحايا والمجرمين لإيجاد طريقة لاستعادة العلاقات بين الأطراف و التعويض على الضرر الناجم عن جريمة مرتكبة، وبدلاً من الاعتماد على الإجراءات القانونية الرسمية، عادة ما يتم تقديمها كبديل لشكل ما من الإجراءات القانونية، فغالباً ما تكون المشاركة في إجراءاتها طوعية لاتخاذ قرارات بشأن الذنب أو البراءة ونوع العقوبة المناسب، وتتمثل السمة الرئيسية للاجتماعات في أن الضحايا والجناة، يناقشون علانية الجريمة، وكيفية تأثيرها عليهم، وما يمكن عمله لإصلاح

الضرر[53]،حيث لا يقتصر جبر الضرر فيها على الضرر المادي الذي يمكن إصلاحه من خلال الجناة الذين يعوضون الضحايا عن خسائرهم، بل يشمل الإصابات النفسية، وهنا يُنظر إلى الاعتذار والمغفرة على أنهما مرغوبان للغاية في ترميم الأضرار النفسية.[54]

كما تتميز بأنها عملية غير رسمية نسبيا، تهدف إلى إشراك الضحايا والجناة لمناقشة الجريمة، الضرر الناتج عنها وما ينبغي القيام به لإصلاح ذلك الضرر، ومنع المزيد من المخالفات أو الصراع، التركيز على تعزيز وإصلاح العلاقات بين الناس، من خلال اهتمام صناع القرار بالإصابات التي لحقت بالضحايا والاحتياجات التي تنجم عن ذلك وإيجاد طرق ملموسة لمعالجة تلك الاحتياجات، وتجنب العنف والإكراه.[55]

فيما دعا إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة تقرر استحداث، آليات الوساطة والعدالة التصالحية مع مواصلة تطوير خدمات دعم الضحايا وتنظيم حملات توعية بحقوق الضحايا، و إنشاء صناديق لصالح الضحايا، إضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات لحماية الشهود ،مع تشجيع صوغ سياسات وإجراءات وبرامج للعدالة التصالحية تحترم حقوق الإنسان واحتياجات ومصالح الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية وسائر الأطراف الأخرى.[56]

لذا يمكن القول أنها هي وسيلة للرد على السلوك الإجرامي من خلال موازنة احتياجات المجتمع المحلي والضحايا والجناة معززة قدرة نظام العدالة رغم التحدي الأساسي أمامها المتمثل في إيجاد طرق لتعبئة مشاركة المجتمع المدني بفعالية، مع حماية حقوق ومصالح الضحايا والمجرمين في الوقت نفسه.[57]

فلا ينبغي تصور المصالحة كبديل عن العدالة، ففي العديد من أجزاء العالم، استخدم أعضاء الأنظمة السالفة المصالحة كمطلب يقدم للضحايا بأن يصفحوا وينسوا، وبالتالي كطريقة لوضع عبء إضافي على كاهل الضحايا. [58]

لا نبالغ ان قلنا أن المصالحة، ضرورية للسلام الدائم، فوفق مؤيدي المصالحة، فهي وسيلة لتجاوز خلافات الماضي وبناء المستقبل، من خلال منح الأولوية للاستقرار وترسيخ الديمقراطية على معاقبة الأفراد، وهو ما أشار اليه رئيس دولة الأوروغواي حين تساءل: "أيهما اكثر صوابا؟: ترسيخ الأمن داخل بلد أصبحت فيه حقوق الإنسان محترمة، أم البحث عن الإنصاف ذي الأثر الرجعي مما سيهدد الأمن والاستقرار القائمين؟"[59]، حيث ان

بناء دولة مزقتها النزاعات والحروب على أساس عقد اجتماعي جديد يتطلب التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ومصالحة اجتماعية.[60]

تُظهر تطبيقات المصالحة في الدول الخارجة من النزاعات والتي اعتمدت على العدالة الانتقالية شكلين بارزين هما لجان الحقيقة والمصالحة واليات العدالة التقليدية، لذا سنخصص المبحث الموالي لدراسة بعض النماذج البارزة للعدالة التصالحية في مجتمعات ما بعد النزاعات.

المبحث الثاني : لجان الحقيقة والعدالة التقليدية كآلية لتحقيق المصالحة

في أغلب الدول الخارجة من النزاعات، هناك سعي لكسر أغلال الماضي المترتبة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقطيعة معها والحيلولة دون تجددها أو بقائها جاثمة على صدور أفراد المجتمع ومثقلة لكواهلهم وحائلة دون التطلع لمستقبل يخلوا من انتهاكات لحقوق الإنسان.

فتكون العدالة التصالحية هامة لتحقيق ذلك إما من خلال اليات رسمية شبه قضائية ممثلة في لجان الحقيقة والمصالحة، أو اليات العدالة التقليدية التي لها قوة معنوية تؤدي إلى تسريع عملية المصالحة بين أفراد المجتمع، هذا وان كنا أشرنا إلى الآليات القضائية وصلتها بالمصالحة من خلال توقيع العقوبات على مستحقيها، فسنقتصر فيما يلي على دور لجان الحقيقة والمصالحة وآليات العدالة التقليدية في تحقيق المصالحة.

المطلب الأول : دور لجان الحقيقة في تحقيق المصالحة

كانت المصالحة مفهومًا أساسيًا، وإن كان شديد الغموض، في العملية الانتقالية التي انتشلت جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية، في كثير من النواحي، جعلت القيادة الانتقالية في جنوب أفريقيا عمل لجنة الحقيقة والمصالحة أكثر تعقيدًا من خلال إنشاء لجنة تكون فيها المصالحة الهدف المكمل لرواية الحقيقة، هذه العلاقة بين قول الحقيقة والمصالحة لم يتم التعبير عنها فقط في تسمية اللجنة، بل اتضحت جليا حتى في شعار اللجنة " الحقيقة، الطريق إلى المصالحة". [61]

حيث ازداد الاهتمام بالمصالحة كقيمة أخلاقية وسياسية خلال التسعينات في معضلة جنوب أفريقيا، رواندا، ويوغوسلافيا السابقة، ودفعت المفكرين السياسيين والقانونيين إلى طرح تساؤل فحواه: كيف يمكن لمجتمعات ما بعد الصراع أن تقوم بالانتقال إلى حكومة مستقرة وديمقراطية بالنظر إلى حقيقة أخطاء الماضي وأضراره؟، وهنا

بدا أن "المصالحة" ذات أهمية حاسمة للانتقال، وقد أطلعت لجنة الحقيقة والمصالحة، باسم هذه القيمة، بالعفو عن المذنبين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية مقابل شهاداتهم الكاملة والصادقة. [62]

تتميز لجان الحقيقة بأنها هيئات مستقلة ذات طابع غير قضائي يستمر عملها لمدة محددة و تستمد شرعيتها من المهام التي تمنحها لها الحكومة أو بعض الجهات الدولية، حيث عادة ما يتم تشكيلها خلال فترات الانتقال السياسي تستهدف الكشف عن الحقيقة وإنصاف المتضررين وتعويض الضحايا، وفي هذا الصدد تعمل على إصدار تقارير وتوصيات بشأن معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة.[63]

حيث توفر لجان الحقيقة، وخاصة منها ولكن ليس حصراً التي تتبع الاتجاه الراسخ جيداً حالياً المتمثل في عقد جلسات استماع علنية، العديد من الفرص لتسليط الضوء على الضحايا وإعطائهم الحيز الذي يستحقون في المجال العام.[64]

في دراستها حول أهداف التي تسعى لجان الحقيقة والمصالحة إلى تحقيقها، وجدت **Guthrey** أن 25 من هذه اللجان من أصل أربعين (40) لجنة كانت تهدف إلى متابعة نوع من المصالحة في بدايتها، مما يوضح مدى انتشار هذا الهدف في مثل هذه المؤسسات. بشكل عام ، تم تقديم المصالحة في ولايات لجنة الحقيقة والمصالحة مع القليل من الشرح حول ماهيتها أو ما الخطوات التي سيتم اتخاذها لتحقيقها.[65]

ففي جنوب إفريقيا روجت لجنة الحقيقة والمصالحة، للعدالة التصالحية كنهج متفوق أخلاقياً على العدالة الجزائية، في هذا المعنى صرح القس دزموند توتو: " نحن ندعي أن هناك نوعًا آخر من العدالة-العدالة التصالحية-، الشاغل الرئيسي فيها، ليس العقاب، إنما الهدف الرئيسي هو شفاء الخروقات، تصحيح الاختلالات، استعادة العلاقات المكسورة والبحث عن إعادة تأهيل كل من الضحية و الجناة الذين ينبغي منحهم الفرصة لإعادة إدماجهم في المجتمع الذي جرح من جرمهم، وبالتالي فإننا ندعي أن العدالة التصالحية، تبذل جهودا للعمل من أجل الشفاء، التسامح والمصالحة."[66]

في هذا السياق، شمل الاختصاص النوعي لهيئة الإنصاف والمصالحة المغربي إثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة، دعما للتحول الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون، وإشاعة قيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.[67]

أما في تونس الفصل 43 تتولى هيئة الحقيقة والكرامة صياغة التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية بما في ذلك اقتراح التدابير اللازمة لتجنب العودة إلى القمع والاستبداد وتعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية.[68]

وفي ليبيا أنشأت هيئة مستقلة تتبع المؤتمر الوطني العام تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، تسعى وبالتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني لتعزيز قيم العدالة والمصالحة.[69]

كما سعت اللجنة التشيلية للحقيقة والمصالحة لتحقيق هدف مزدوج، إثبات الحقيقة أثناء العمل نحو المصالحة، ففي حين كان تركيزها على التحقيق ومعرفة الحقيقة، فقد فهم أن لهذه الحقيقة غرضًا واضحًا ومحددًا هو "العمل من أجل التوفيق بين جميع الشيليين"، ولتحقيق هذه الغاية، طلبت اللجنة مشورة مجموعة واسعة من مجموعات أقارب الضحايا ووكالات حقوق الإنسان والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية فيما يتعلق بكيفية وصول اللجنة إلى الحقيقة على أفضل وجه وبالتالي المساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية.[70]

في جنوب أفريقيا حققت اللجنة نجاحاً هائلاً في الكشف لمعظم المواطنين عن تحمل جميع أطراف النزاع مسؤوليتهم عن الانتهاكات، وتم العفو عن الجناة رسمياً وتم إطلاع المجتمع على استحقاقه للحقوق والحريات، كما عمل تشديد لجنة الحقيقة والمصالحة على الغفران على التوفيق بين الجماعات المتنازعة وتوجيه إقامة المساواة الاجتماعية والسياسية.[71]

في عام 2001، كمظهر للعدالة التصالحية، وفي محاكاة لتجربة جنوب أفريقيا، أنشئت في تيمور الشرقية لجنة للاستقبال والحقيقة والمصالحة (**CRTR**) لاستكمال الإجراءات الجنائية وتوجيه إعادة إدماج المجرمين الأقل خطورة في المجتمع المدني كجانب هام من المصالحة الوطنية، جنبا إلى جنب مع العدالة التصالحية، تبنت تيمور الشرقية العدالة العقابية، متمثلة في المحكمة المختلطة، حيث كانت هذه العملية أكثر ملاءمة وأقل تكلفة من إنشاء محكمة دولية كاملة.[72]

في غانا، كان من ضمن اختصاصات لجنة المصالحة الوطنية الغانية وضمن ولايتها: "..تعزيز المصالحة بين شعب غانا.."[73]، كما رمت لجنة الحقيقة والمصالحة المنشأة في كندا

سنة 2001 إلى تحقيق السلام والمصالحة مع أفراد الشعوب الأصلية بما لها من ولاية للاستماع إلى الحقيقة وتشجيع التعافي .[74]

وفي التجربة الجزائرية وما شابهها، كان اعتماد المصالحة بإصدار تشريعات كقانون الرحمة والوئام المدني وعدم اعتمادها على لجان الحقيقة راجعا لعوامل منها: التخوف من استمرار العنف أو تجدده إذا ما فتحت ملفات الجرائم القديمة، فوجود لجنة للحقيقة في وضع يستعر فيه الصراع المسلح سيكون فيه استحالة للاحتفاظ بطابع الحياد أو ضمان مشاركة الضحايا والشهود وأمنهم وغياب الاهتمام السياسي نظرا لتركيز الحكومة والجمهور على مقومات الحياة وإعادة البناء في أعقاب الدمار.[75]

كما كان للعدالة التقليدية والعرفية، مكانة و دور إلى جنب لجان الحقيقة في الدول والمجتمعات الخارجة من النزاعات، ففي العديد من البلدان النامية، تم تطبيق ممارسات العدالة التصالحية من خلال الممارسات التقليدية والقانون العرفي[76]، وحيث يكون النظام القضائي ضعيفا لسبب ما، يكون اللجوء إلى العدالة التقليدية أمرا حتميا لحل النزاعات، ففي سيراليون قدر أن حوالي 85٪ من السكان لا يستطيعون الوصول إلى العدالة الرسمية ويعتمد على التدابير التقليدية، في أفغانستان، في تلك المناطق التي لا تسيطر عليها طالبان، ما يقدر ب 80-90٪ من جميع النزاعات تتم بوساطة في النظام العرفي [77]، وهو ما نفصله فيما يلي.

المطلب الثاني: دور اليات العدالة التقليدية في دعم المصالحة

غالباً ما تؤدي نظم العدالة العرفية على اختلاف مسمياتها: "غير الرسمية" ، العدالة "الأصلية"، "غير الحكومية"، "المحلية" و "الشعبية"[78]، - بما في ذلك المحاكم التقليدية والقبلية والدينية والنظم المجتمعية- في حل النزاعات، دوراً كبيراً في المجتمعات التي تفشل فيها المؤسسات القانونية الرسمية في توفير سبل انتصاف فعالة لقطاعات كبيرة من السكان، أو عندما ينظر إلى المؤسسات الرسمية على أنها فاسدة أو عاجزة وغير فعالة،[79] حيث أضحى من المعتقد أن دمج مناهج بناء السلام التقليدية في الثقافة المحلية سيعزز شرعيتها وفعاليتها، مما يوفر بيئة حقيقية ومألوفة من خلالها يمكن أن تبدأ المشاركة الشعبية في الازدهار.[80]

تتسم نظم العدالة القبلية بالتنوع، ففي بعض الحالات تشمل نظم العدالة لدى الشعوب الأصلية عمليات المقاضاة الحضورية، في حين تلجأ نظم أخرى إلى تسوية

النزاعات بالطرق العرفية، ويطبق العديد من المحاكم الخاصة بالشعوب الأصلية القانون المدوَّن أو الوضعي، في حين تسترشد محاكم أخرى بالقوانين العرفية غير المدونة، والتقاليد، والممارسات التي تُكتسب أساساً بإتباع القدوة الحسنة والتعاليم الشفوية. [81]

وبالتالي تلعب هذه المؤسسات دوراً هاماً في الحفاظ على الوئام الاجتماعي في العديد من المجتمعات، وهي ضرورية لتوفير الوصول إلى العدالة للعديد من الأفراد، اذ تحظى أنظمة العدالة غير الرسمية بشعبية نظرًا لأنها قابلة للوصول وغير مكلفة وسريعة، غير أنها تنتقد في بعض الأحيان بسبب عدم المساواة في معاملة النساء والفئات المحرومة، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية، ودعم هياكل السلطة القائمة في المجتمعات المحلية.[82]

حيث يرى العديد من الشعوب الأصلية أن المعايير والقوانين العرفية التي تنظم العلاقات مقبولة وصحيحة ومفيدة في إقامة علاقات ومجتمعات منسجمة وعادة ما تكون آليات العدالة العرفية أيسر منالاً من النظم الحكومية المحلية، نظراً إلى الأهمية الثقافية لهذه الآليات وتوافرها وقربها. [83]

غالباً ما تنطوي المناهج التقليدية للعدالة على طقوس تركز على التضامن الجماعي والإشارات الصريحة إلى المثل الدينية والقصص والقيم والتاريخ المحلي والعرف، غالباً ما تمكّن هذه العمليات الشفاء الفردي والمجتمعي من خلال إعادة تأسيس العلاقات، ليس فقط بين الناس، ولكن أيضاً مع الله، والتقاليد والعناصر الأخرى في إطار روحي شامل عن طريق ربط هذه الخبرات بسياق ثقافي وقائي ومُمَكِّن تشمل أعمال جماعية من قبيل الصلاة وأعمال التكفير العامة عن الخطايا. [84]

تتمتع المناهج التقليدية، الأصلية والدينية للعدالة بمستويات عالية من الشرعية المحلية، وهي مدمجة عموماً في الحياة اليومية للضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم والمجتمع الأوسع، و أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي من المحاكم والمؤسسات الحكومية[85]، الأمر الذي أكسبها اهتماما متزايدا في مجتمعات ما بعد النزاعات، رغم حداثة الأدبيات المتعلقة بها، ومع ذلك فهي تؤكد حقيقة وجود آليات للعدالة في المجتمعات المحلية، حتى عندما تنهار تلك المؤسسات الرسمية الدولة المختصة في إقامة العدل. [86]

تُمارس العدالة التقليدية والأصلية والدينية ضمن عملية تداول عمومية تشمل أعضاء المجتمع المحترمين لتقييم ومعالجة دعاوى الضرر من خلال العقوبات الرمزية أو

تقديم خدمات للمنفعة العامة أو غيرها من العقوبات التي تلقى قبولا على نطاق واسع من مختلف مكونات المجتمع.[87]

بالتالي، تكون الأنظمة التقليدية للعدالة بعد المرحلة الانتقالية جزءا من هدف أوسع يجب على النظام الجديد أن يتبعه، لترسيخ سلطته وشرعيته، داخليًا وفي مواجهة العالم الخارجي، حيث يعتبر قطاع العدالة عاملاً حيوياً في هذه العمليات، ففي بلدان مثل رواندا، قام القادة السياسيون بإضفاء الطابع الرسمي على آليات العدالة غير الرسمية، مما جعلهم يخضعون لتدقيق أكبر.[88]

على سبيل المثال، في بعض المناطق في مرحلة ما بعد الصراع ، اعترفت سيراليون وتيمور الشرقية، رسميا بالعدالة التقليدية، واستُخدمت - وإن كان بدرجات متفاوتة - لاستكمال وإضفاء الشرعية على المزيد من عمليات العدالة الانتقالية "الرسمية"[89]، حيث أجاز القانون المنشئ للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون، للجنة أن تلتمس المساعدة من الزعماء التقليديين والدينيين لتسهيل جلساتها العامة في حل النزاعات المحلية الناشئة عن الانتهاكات أو الانتهاكات السابقة أو دعما للشفاء والمصالحة [90]، كما أنشئت المادة الثامنة من اتفاق السلام بسيراليون مجلس لكبار القادة الدينيين والزعماء المحليين تحيل له الأطراف الموقعة على الاتفاق أي نزاع بخصوص تفسيرات متناقضة لنصوص اتفاق السلام أو البروتوكولات الملحقة به.[91]

كما أدرجت الحكومة في تيمور الشرقية، مجموعة أوسع من القانون العرفي في قوانينها و جلسات استماع لجنة الاستقبال والمصالحة و تضمنت ثلاثة أرباع جلسات المصالحة ممارسة محلية لتسوية المنازعات باسم "**nahe biti boot** "[92]، وهذه الآلية مفهومة على نطاق واسع في تيمور الشرقية، ليس فقط كعملية بل أيضا كوسيلة لحل الخلافات، إنها طريقة معتادة للإشارة إلى تجمع يتم فيه دعوة الناس للجلوس على حصيرة مقدمة خصيصًا لهذه المناسبة، وهكذا، فإن هذه الآلية تتخطى المصالحة على المدى القصير نحو هدف أعظم وهو استمرار الوئام والسلام في المجتمع، يقتبس التيموريون الشرقيون عادة العبارة التالية في نهاية الاجتماعات: "يجب أن يتم نسيان ما هو سيء، ويجب ألا يؤخذ معك إلى البيت، ومع ذلك، قد تأخذ الأشياء الجيدة لتخبرها وتعلمها لأطفالك."، ومثل هذا المفهوم مترسخ في الطريقة التي ينظر بها التيموريون الشرقيون إلى العالم الذي يعيشون فيه.[93]

في جنوب أفريقيا، ساهمت المسيحية وفلسفة **ubuntu** الأفريقية باعتبارهما "نهجين مهمين" يساهمان في المصالحة على مستوى الأمة، وقد حددت لجنة الحقيقة والمصالحة خمسة مستويات للمصالحة كالتالي: التوصل إلى اتفاق مع الماضي المؤلم، والمصالحة بين الضحايا والجناة، والمصالحة على مستوى المجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، والمصالحة وإعادة التوزيع.[94]

كدولة حاولت أن تتصالح مع ماضيها المنفصل العنيف وتهدف إلى التوحد من أجل مستقبل مشترك، تم تطوير مفهوم المصالحة في جنوب أفريقيا من مفهوم لاهوتي تستخدمه الكنائس واللاهوتيين المسيحيين إلى فكرة أساسية في الخطاب السياسي في التحول نحو بنية دولة ديمقراطية.[95]

حيث يشترك دعاة العدالة التصالحية والمجتمعات الدينية المسيحية في الكثير من القيم والمصطلحات المشتركة، فكلاهما يتحدث عن التسامح والاحترام والتواضع ونكران الذات، وكلاهما يشجعان "الجبر"، وتعويض المتضررين من قبل الجناة، وتركز بعض أساليب العدالة الحديثة المستوحاة من المسيحية على الغفران والرحمة، إذ هناك عدد متزايد من الأصوات تدعو إلى التزام أكبر لصانعي سياسة العدالة بتخفيض حجم الأضرار الجانبية التي تلحق بالمجرمين والمجتمع ككل. [96]

لقد أصبحت الفلسفة الأفريقية لأوبونتو مؤخرًا موضع التركيز، بشكل خاص، كنتيجة للتطورات السياسية في جنوب أفريقيا والدعوة التي تمت من قبل الرئيس ثابو مبيكي لـ "النهضة الأفريقية"، وقد أضاف البحث عن تفسير أفريقي فكري للخبرة المكتسبة في ظل لجنة الحقيقة والمصالحة (**TRC**) زخماً لهذا الاهتمام في ظهور هذه الفلسفة[97]، حيث كان من المتوقع مع ظهور حقبة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أن يوسّع أوبونتو، باعتباره نظام القيم الوحيد المعيش والمفهوم بشكل شائع، ليشمل مفاهيم الأمة، البناء والتحول وإعادة الإعمار والانتقال إلى الديمقراطية. [98]

لذلك، فإن فلسفة أوبونتو أمر مهم لأنها توفر للأفارقة شعوراً بالهوية الذاتية واحترام الذات والإنجاز، إنها تمكّن الأفارقة من التعامل مع مشاكلهم بطريقة إيجابية من خلال الاعتماد على القيم الإنسانية التي ورثوها واستمرّت طوال تاريخهم [99]، وقد تم فهمها على أنها تعني أو تشير إلى التعاطف، الإجماع، الغفران، الحوار ،الإنسانية ،التعاون، الضيافة، قبول الاختلاف، التحية، الدعم المتبادل، الأخوة العالمية، الانسجام بين

الأشخاص، والمعاملة بالمثل[100]،إنها توجه إنساني أساسي تجاه الغير، وهي مرادف للفهم الإفريقي للإنسانية. [101]

وفق القس " دزموند توتو " ف **ubuntu** تشير إلى مجموعة من القيم والمتطلبات المعيارية الأخلاقية المستمدة ظاهريًا من القيم الشعبية الأفريقية [102]، وتتعلق بتعزيز العلاقات مع الآخرين، وهذا يتماشى مع ما تعبر عنه الكلمات في معظم اللغات الأفريقية، فأن تكون إنسانا، عليك بالاعتراف بإنسانية الآخرين ، وإقامة علاقات إنسانية محترمة معهم على هذا الأساس.[103]

تم استخدام مفهوم "أوبونتو" على مر السنين بمعنى عام للإشارة إلى فلسفة أفريقية للحياة، ورغم تعدد التعريفات لهذه الفلسفة فيمكن القول: فلسفة أفريقية للبشرية والمجتمع، وجهة نظر ثقافية أفريقية عالمية، فلسفة أن تصبح إنسانًا، بشكل عام فجوهر مبادئ "أوبونتو" هو تقدير نظام القيم الذي يعترف بالناس باعتبارهم كائنات اجتماعية ومتكاملة، على أساس الحاجة إلى الاحترام والرحمة المتبادلين مع الآخرين، إن جميع البشر مرتبطون ليس فقط بعلاقات القرابة ولكن أيضا بروابط المعاملة بالمثل المتأصلة في الترابط بين جميع البشر. [104]

لقد نص الدستور الجنوب إفريقي على أن هناك حاجة إلى التفاهم ولكن ليس للانتقام، والحاجة إلى التعويض ولكن ليس للانتقام، والحاجة إلى "أوبونتو "ولكن ليس للإيذاء،[105] ووفقاً للمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، التي أنشأها الدستور الانتقالي في عام 1994 لاتخاذ قرار بشأن المسائل الدستورية، فإن ظهور مصطلح "أوبونتو" لم يكن مصادفة أو غير مهم.[106]

تم توظيف أوبونتو في سياق لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا لتعزيز مفهوم العدالة التصالحية، الذي يركز على النشاط التصالحي فيما يتعلق بالضحية وعلى العدالة الجماعية بدلاً من التوجهات العقابية، فكما هو الحال في المفهوم التصالحي للعدالة، استخدمت اللجنة طرق غير رسمية للرواية والتركيز على الغفران، والسماح للضحية بمشاركة قصصهم و منح فرصة لمرتكب الجريمة للرد عليها في جو آمن نسبيا. [107]

حيث تمت الإشارة إلى "أوبونتو" ضمن شرط العفو في القانون المنشئ لهيئة الحقيقة والمصالحة واضعاً إياها في صميم الحقيقة و عملية المصالحة، وابرز القس" توتو" أهمية أوبونتو لفكرة المغفرة في عملية لجنة الحقيقة والمصالحة، ففي مواجهة الاستحالة

اللوجيستية لحكومة جنوب أفريقيا لتنظيم إجراءات قانونية على غرار محاكمات نورمبرج والاستحالة المعنوية لتقديم عفو عام ، اختارت جنوب إفريقيا "طريقة ثالثة" للتعامل مع الماضي، وهي تقديم عفو فردي وشرطي يركز على فكرة المغفرة. [108]

فبروح أوبونتو، يكون الشاغل الرئيسي في مجتمعات ما بعد النزاعات، شفاء الخروقات، إصلاح الاختلالات، واستعادة العلاقات المحطمة، والسعي إلى إعادة تأهيل كل من الضحية والجاني ، الذين ينبغي إعطاؤهم الفرصة لإعادة إدماجهم في المجتمع المحلي[109]، فهي تتبنى القيم المرتبطة بالصلاح الاجتماعي، بما في ذلك، الإجماع، والاتفاق والمصالحة، والرحمة، وكرامة الإنسان، والغفران. [110]

حيث خلقت لجنة الحقيقة والمصالحة مساحة عامة للضحايا و الجناة الذين تجمعوا معاً بروح "أوبونتو" و المغفرة لتمكين الآخرين على العيش والعمل معاً في جنوب إفريقيا ديمقراطية.[111]

ومع نجاح التجربة الجنوب أفريقيا، تم تأسيس محاكم **Gacaca** في رواندا من أجل الملاحقة القضائية ومحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بين 01أكتوبر 1990و 31 ديسمبر 1994، وكان من بين أهدافها :معرفة الحقيقة حول ما حدث، تسريع الإجراءات القانونية بالنسبة للمتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، إجراء عملية مصالحة بين الروانديين وتعزيز وحدتهم، استخدام قدرات المجتمع الرواندي للتعامل مع مشاكله من خلال نظام عدالة قائم على العادات الرواندية [112] ، وقد تقرر إنشاء ما لا يقل عن 10000 محكمة مقاطعة في البلاد ابتداءً، وسيتم في النهاية إنشاء 103 12 محكمة. [113]

ان سبب سن قانون **Gacaca** كان بهدف تسريع إنفاذ العدالة، إزاء جرائم الإبادة الجماعية من خلال إعفاء المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الأعداد الكبيرة من المشتبه فيهم من صغار المتهمين والسماح لهم بالتركيز على كبار المتهمين، اذ كان المقصود أيضا من نظام "الغاكاكا "متابعة أوسع للأهداف التعويضية والشفاء الاجتماعي والمصالحة.[114]

حيث أعيد تكييفها كآلية شبه قانونية ترعاها الدولة للتعامل مع العدد الهائل من حالات الإبادة الجماعية والقيام بذلك على مقربة من المجتمعات التي ارتكبت فيها الجرائم. [115]

رغم أهمية العدالة التقليدية، إلا أنه قد يعاب على اليات العدالة التقليدية في أوضاع ما بعد الصراع، هو تقويض الحرب سلطة وشرعية القادة التقليديين والمعايير المجتمعية، و قد تكون الكثير من القواعد المتجسدة في النظام التقليدي غير الرسمي تأثرت سلبا خلال الحرب و فقدت مصداقيتها، وهو أمر يتوقف على الدور الذي لعبه القادة التقليديون أثناء النزاع، وعلاقاتهم مع الأنظمة القمعية أو أمراء الحرب، ويمكن أن تتأثر الأنظمة التقليدية أيضا باستهداف القادة التقليديين على وجه التحديد لمركزهم في نظام العدالة غير الرسمي.[116]

يُدرك الباحثون والممارسون على نحو متزايد أن التحدي الرئيسي المرتبط بنُظُم العدالة التقليدية وغير الرسمية هو كيفية دعم وتعزيز جوانبها الإيجابية العديدة الهامة دون غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص المهمشين في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال[117]، حيث غالباً ما يسيطر الذكور على مؤسسات العدالة غير الرسمية وتميل قراراتهم إلى التحيز ضد المرأة.[118]

فمن منظور حقوق الإنسان، تثير هذه الممارسات في بعض الأحيان شواغل فيما يتعلق بالإجراءات القانونية، واتساق أحكام آليات العدالة التقليدية ومبادئ المساواة، ويكون من واجب الدول والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وغيرها، السعي معًا إلى تحقيق التوازن بين العمليات التقليدية للعدالة والحماية الحقوق الأساسية للإنسان. [119]

فنظرا للنتائج الإيجابية التي يمكن لها تحقيقها، يجب تثمين العدالة التقليدية والاعتراف بها رسميا من خلال الدساتير أو التشريعات ضمن حدود معينة بحيث تترك الجرائم الخطيرة لاختصاص القضاء الجنائي وطنيا كان أو دوليا، خاصة في الدول ذات الطبيعة الهشة، فضخامة عدد المجرمين وعدد الضحايا وما ينجم عنه من تكاليف مالية وصعوبات في الوصول إلى العدالة يجعل من الضروري الاعتراف باليات العدالة التقليدية، فهي عامل لتخفيف الألم المعنوي الناجم عن عدم إنصاف القضاء الرسمي للضحايا، كما أنها تعطي شعورا بالرضا وتساعد فيما بعد على شفاء المجتمع من تبعات النزاع.

ولتلبية احتياجات الشعوب الأصلية وإعمال حقوقها، ينبغي تكييف عمليات العدالة الانتقالية لضمان ملاءمتها ثقافياً واتساقها مع المفاهيم والممارسات القانونية العرفية المتعلقة بالعدالة وتسوية النزاعات، وستُثري هذه العمليات إجراءات العدالة الانتقالية، وبالنسبة لقضايا الفظائع الجماعية المرتكبة ضد الشعوب الأصلية، من قبيل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ينبغي الاستعانة بالممارسات العرفية في تصميم سياسات العدالة الانتقالية وتنفيذها عند الاقتضاء.[120]

ذلك أن عجز الآليات المؤسسية الرسمية، مؤقتاً على الأقل، عن تحقيق نتائج بالمستوى المطلوب، يوجب إتاحة أشكال أخرى من التدخل يمكن أن تتيح للضحايا الحصول على الاعتراف وتعزز الإدماج الاجتماعي، وينبغي الترحيب بالمبادرات التي تمكن الضحايا من المشاركة وتوفر لهم حيزاً آمناً في الفضاء العمومي، ولا سيما في بيئات ما بعد النزاع الضعيفة مؤسسياً وبالإمكان كذلك تعلُّم الكثير من العمليات التي عادة ما تنفذ على الصعيد المحلي، بمشاركة من الزعماء الدينيين وغيرهم من قادة المجتمع المدني، وهو ما يمكن أن ينمي روح التضامن الاجتماعي[121]، حيث أكد المقرر الخاص المعني بالعدالة الانتقالية، أنه يمكن للأساليب المحلية أو التقليدية لإقامة العدالة، عند امتثالها للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، أن تنجح في الوصول إلى نفوس السكان المحليين بحيث يعترفون بها على أنها "عدالة".[122]

فخيار المصالحة لا يمكن تجاهله لبناء المستقبل والديمقراطية دون استبعاد أي طرف، فالبلد المنقسم على نفسه وغير الراغب في التسامح يغامر بتعريض ديمقراطيته الناشئة للخطر، ذلك ان البلدان التي تمر بمرحلة تحول، لديها عدد محدود من الخيارات فيما تعلق بالجرائم المرتكبة إبان الحكم الدكتاتوري، فتطبيق العدالة يحتاج إلى مصالحة أخلاقية وقانونية ومادية مع اسر الضحايا، وفي هذا السياق تعتبر لجان الحقيقة والمصالحة آلية جيدة لتحقيق العدالة[123]، ورغم ذلك لا ينبغي تصور المصالحة كبديل عن العدالة، ففي العديد من الدول، استخدم أعضاء الأنظمة السالفة المصالحة كمطلب يقدم للضحايا بأن يصفحوا وينسوا، وبالتالي كطريقة لوضع عبء إضافي على كاهل الضحايا.[124]

الخاتمة:

ان الخيارات المطروحة للخروج من تأثيرات النزاعات الداخلية توجها نحو دولة القانون متعددة، منها، المساءلة عن طريق أجهزة القضاء الوطني أو الدولي، أو المصالحة، ونظرا لخصوصية كل نزاع من حيث أسبابه وسياقاته المحلية، سيجعل لكل دولة هامشا للتعامل مع الانتهاكات السابقة، والاتجاه الأغلب هو منح لجان الحقيقة والمصالحة دورا في كشف الانتهاكات والمصارحة حول أسبابها اتجاها لتحقيق المصالحة كمظهر للعدالة التصالحية التي تعتمد على اليات العدالة التقليدية لإعادة إحياء قيم التسامح وروح المغفرة بين الضحايا والمجرمين.

لكن ورغم ذلك ينبغي عدم إغفال المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفتح المجال أمام الإفلات من العقاب من خلال قوانين العفو التي اعتمدت في العديد من الدول كغطاء لتحقيق المصالحة، فضلا عن ضرورة جبر الضرر وتخليد الذكرى للضحايا،

فلا معنى للعدالة التصالحية دون عدالة تعويضية فعالة ودون عدالة جنائية منصفة ودون عدالة اجتماعية حقيقية، فالعدالة كل متكامل لا تقبل القسمة أو التجزئة.

توصلنا من خلال دراستنا إلى ان العدالة الانتقالية مزيج بين اليات قضائية وغير قضائية تتماهى وتشترك فيما بعض لتحقيق هدف نهائي هو المصالحة الوطنية، فتلك الآليات تعطي شعورا للضحايا بالرضا ابتداء مُحققة مصالحة فردية بين الضحية والجاني، وصولا إلى مصالحة اجتماعية وطنية تعزز الوحدة الوطنية خاصة في تلك المجتمعات التي عرفت نزاعات أهلية.

كما ان تطبيقات المصالحة تتخذ أشكالا متعددة، أبرزها لجان الحقيقة والمصالحة التي كان ولايتها الموضوعية تتضمن اختصاصها بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيزها، كما أفردت التطبيقات الوطنية جانبا هاما للعدالة التقليدية والعُرفية وأعطتها اعترافا قانونيا للبت والفصل في تلك المسائل التي لا تتسم بالجسامة و الاعتراف بأحكامها قانونا والاستلهام من قيمها، مثل ما حدث في تجربة جنوب أفريقيا **ubuntu** و رواندا في تجربة **gacaca**، ونشير أيضا لمظهر أخر للمصالحة متمثلا في تدابير العفو وهو ما حصل في التجربة الجزائرية.

بناء على ما سبق نوصي بضرورة الموازنة بين الرغبة في تحقيق المصالحة واستتباب الأمن والاستقرار في المجتمعات الانتقالية وبين حقوق الضحايا في التعويض العادل و حقهم في القصاص من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لذا يجب أن لا تتسع تدابير المصالحة لتشمل كبار المسؤولين عن الفظائع الجسيمة، كما أن إقرار أي تدبير للمصالحة يجب أن يكون محل نقاش سياسي مجتمعي واسع تُراعى فيها حقوق الضحايا وذويهم، كما يجب التأكيد أن تشريعات العفو لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تتجاوز تلك القيود المقررة في القانون الدولي، فلا يُعقل أن يأمن المجتمع على مستقبله ومُرتكبوا الانتهاكات طُلقاء دون محاكمات، لذلك يبدوا أن الرأي القائل بأن العدالة الانتقالية هي امتزاج للقانون بالسياسة رأي صائب في تلك الحالات التي تكون فيها تدابير العفو والمصالحة استجابة لضغوط سياسية لعدم مساءلة مرتكبي الانتهاكات مقابل ضمان الأمن، ما يجعلنا نتخوف من أن تكون بعض تدابير العفو والمصالحة كمقايضة لها بالسلم والأمن الوطنيين.

الهوامش:

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات وما بعد الصراع، مجلس الأمن الدولي، الأمم المتحدة، رمز الوثيقة، S/2004/616بتاريخ 23 أوت 2004، ص6.

[2]Charles V. Blatz ,Reason, Peace, transitional justice, and Punishment, International Journal of Peace Studies, Volume 11, Number 1, Spring/Summer 2006 ,P59.

[3] Martina Fischer, Transitional Justice and Reconciliation Theory and Practice, viewed on 17/01/2019, http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/4036~v~Transitional_Justice_and_Reconciliation__Theory_and_Practice.pdf , P415.

[4] رضوان زيادة، إحياء الذكرى أو ترميمها والعدالة الانتقالية، مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد الثاني، الرباط،2013،.ص41-42.

[5]Ignasi Torrent Oliva, An Analytical Framework For Reconciliation Processes, Two Case Studies In The Context Of Post-War Bosnia And Herzegovina., Master's Degree On International Relations, Security And Development, Universitat Autònoma De Barcelona,2010-2011, P20

[6]Van der Borght, E.A.J.G./ 'Reconciliation in the Public Domain: The South African Case'. In: International Journal of Public Theology. 2015, Vol. 9, No. 4,P413

[7] مارك فريمان وبريسيلا ب. هاينر ، المصارحة، دراسات مترجمة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية،ص1

[8] عادل ماجد، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية: تطبيق على الوضع في مصر، مجلة يتفكرون، العدد2، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، المغرب، 2014/12/15،ص26

[9]Ignasi Torrent Oliva, Op.cit, P20

[10]Reconciliation, Stanford Encyclopedia of Philosophy,viewed on 21/01/2019, https://plato.stanford.edu/entries/reconciliation/

[11] Skaar, Elin (2013) "Reconciliation in a Transitional Justice Perspective," Transitional Justice Review: Vol. 1 : Iss. 1 , Article 10 . P12,
DOI: http://dx.doi.org/10.5206/tjr.2012.1.1.4, Available at: https://ir.lib.uwo.ca/tjreview/vol1/iss1/10

[12]Van der Borght,. Op.cit,P427

[13] وحيد الفرشيشي وآخرون، دليل العدالة الانتقالية في ليبيا، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس،2015 ،ص25.

[14] Andrew Campbell, Forgiveness and Reconciliation as an Organizational Leadership Competency within Restorative Transitional Justice Instruments, International Journal of Servant Leadership, 2017, P14

[15]Pamina Firchow; Do Reparations Repair Relationships? Setting the Stage for Reconciliation in Colombia, International Journal of Transitional Justice, Volume 11, Issue 2, 1 July 2017, P5
, https://doi.org/10.1093/ijtj/ijx010

[16] Skaar, Elin , Reconciliation in a Transitional Justice Perspective, Op.cit, P65

[17] Renée Jeffery, Transitional Justice in Practice, Conflict, Justice, and Reconciliation in the Solomon Islands, Palgrave Macmillan , New York,2017, P87
DOI 10.1057/978-1-137-59695-6

[18] عادل ماجد، المرجع السابق،ص28

[19] Haider, H. (2016). Transitional justice: Topic guide. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.PP 16-P20, viewed on 28/06/2019 , http://www.gsdrc.org/wp-content/uploads/2016/08/TransitionalJustice_GSDRC.pdf

[20] مارك فريمان، انجاح المصالحة: دور البرلمانات، دليل البرلمانيين رقم 10-2005، الاتحاد البرلماني الدولي و المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2005،ص8-9.

[21] فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003،مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، 2014،ص5-6

[22] Fulop, Larissa (2010) "Post-Conflict Reconstruction in Transitional Socities," *Undergraduate Transitional Justice Review*: Vol. 1 : Iss. 1,article1,p2-2

https://ir.lib.uwo.ca/undergradtjr/vol1/iss1/1

[23]Roland Kostić, Transitional Justice and Reconciliation in Bosnia-Herzegovina: Whose Memories, Whose Justice?, Paper writern for the panel 1.2Military encounters & conflicting identities, Swedish National Conferenceon Peace and Conflict Research, 14-15 June 2012, Gothenburg, Sweden,P2

[24] مولاي احمد مولاي عبد الكريم، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية – مقاربة أولية- مجلة تبيين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3/11، الدوحة، 2015،ص30.

[25] Fulop Larissa, Op.cit. P2

[26] طيبي محمد بلهاشمي الامين، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية ، مجلة القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران، العدد 02، 2013 ،ص118

[27] Skaar, Elin, Op.cit, P68

[28]ايريك سوتاس، العدالة الانتقالية والعقوبات، مجلة الصليب الأحمر الدولي، المجلد90، العدد870، يونيو/ حزيران،2008، ص83

[29] مارك فريمان، المرجع السابق،ص9-10.

[30]Cherif Bassiouni, The Chicago Principles on Post-Conflict Justice ,the international human rights law institute, USA,2007, P27

[31] Fulop Larissa, Op.cit, P8

[32] قرار اتخذته الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2006،السنة الدولية للمصالحة، 2009،الدورة الحادية والستون، البند 150 من جدول الأعمال، رمز الوثيقة A/RES/61/17، بتاريخ 2007/01/23، ص01

[33]Paul Gready, The Era of Transitional Justice: The Aftermath of the Truth and Reconciliation Commission in South Africa and beyond, Routledge,2010 .P159

[34] Reconciliation, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Op.cit.

[35] مارك فريمان، المرجع السابق،ص10.

[36]Karen Brounéus, Reconciliation And Development, N° 36 / November 2007 Friedrich-Ebert-Stiftung, On Occasional Papers Berlin, P4

Viwed at 28/06/2019 , https://library.fes.de/pdf-files/iez/04999.pdf

[37] عادل ماجد، المرجع السابق، ص27.

[38] Parent, Geneviève (2010) "Reconciliation and Justice after Genocide: A Teoretical Exploration," Genocide Studies and Prevention: An International Journal: Vol. 5: Iss. 3: Article 5,p278

. htp://scholarcommons.usf.edu/gsp/vol5/iss3/5

[39]امحمد جبرون واخرون، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى قطر، 2014، ص413

[40] Janet Lauritsen, Restorative Justice, viewed on 26/01/2019,

http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780195396607/obo-9780195396607-0047.xml;jsessionid=C96EAB587BC5C40BF70CC09BF1A78D59

[41]Zernova, Margarita. Restorative Justice: Ideals and Realities. Aldershot, Hants, England: Ashgate, 2007,P42-43

[42] Holly Ventura Miller, Restorative Justice: From Theory To Practice, First Edition, Emerald Group Publishing Limited, 2008, P212

[43]Karen Brounéus, Op.cit ,P8

[44] Fulop Larissa,Op.cit, P3

[45]United Nations Office On Drugs And Crime, Handbook On Restorative Justice Programmes, Criminal Justice Handbook Series, United Nations, New York, 2006,P7-8

[46] Parent, Geneviève, Op.cit, P286

[47] Holly Ventura Miller, Op.cit, P211-212

[48] Fulop Larissa, Op.cit, P5

[49] Holly Ventura Miller, Op.cit, P63

[50]Ja-hyun Chun and Jung-Sun Han, Delayed Reconciliation and Transitional Justice in Korea, Three Levels of Conditions for National Reconciliation, Asian Journal of Social Science, the Department of Sociology, National University of Singapore, Vol 45: Issue 3,P303

https://doi.org/10.1163/15685314-04503004

[51] Holly Ventura Miller, Op.cit, P66

[52] Ibid, P 63 and 212.

[53] Janet Lauritsen, Op.cit

[54]Zernova, Margarita, Op.cit , P44

[55] سحقي سمر و طرودي ليندة، العدالة التصالحية كمقاربة جديدة لإدارة المرحلة الإنتقالية في العالم العربي بعد 2011، مداخلة مقدمة لملتقى العدالة الانتقالية تجارب دولية مختارة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق بالاشتراك مع مخبر الأمن في حوض المتوسط تعدد المضامين، جامعة باتنة،14/15-04-2015،ص8.

[56] إعلان برنامج عمل فيينا، صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المعقود في فينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيه 1993، تاريخ التصفح 2019/05/14، على الرابط التالي:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b100.html

[57]United Nations Office On Drugs And Crime, Op.Cit,P6

[58] تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، رمز الوثيقةA/HRC/21/46 بتاريخ 09 اوت 2012،ص21

[59] القباقبي عبد الاله، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، الطبعة الاولى، برلين، 2018، ص43-44

[60] نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، الرحمة بوصفها اكثر صادرات أمريكا أهمية، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2011، ص278

[61]Megan Shore, Religion And Conflict Resolution, Christianity And South Africa's Truth And Reconciliation Commission, Ashgate Publishing Limited England,2009, P107

[62] Reconciliation, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Op.cit.

[63] طيبي محمد بلهاشمي الأمين، المرجع السابق، ص115

[64] تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، المرجع السابق، ص21

[65]Renée Jeffery, Op.cit.P88

[66]Brandon Hamber, Transforming Societies after Political Violence, Springer-Verlag New York, 2009,1st edition, P132

[67] الفصل الاول : هيئة الإنصاف والمصالحة، النشأة، الاختصاص والأنشطة، الموقع الرسمي لهيئة الانصاف والمصالحة بالمغرب، تاريخ التصفح 2018/06/29 على الرابط التالي:http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1512

[68] للمزيد انظر الفصل 39 و 40 من القانون الاساسي رقم 53 لسنة 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد105، السنة31،156 ديسمبر2013.

[69] انظر المادة 07 من قانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية

[70]Raymond G. Helmick, S.J,. & Rodney L. Petersen , forgiveness and reconciliation, Templeton Foundation Press, Philadelphia & London,2001, P259

[71] Fulop Larissa, Op.cit, P7

[72] Ibid, P7

[73] Alidu, Seidu and Ame, Robert (2013) "Civil Society Activism and the Ghanaian National Reconciliation Commission: Te case of the Civil Society Coalition on National Reconciliation," Transitional Justice Review: Vol. 1: Iss. 1, Article 11.P120 ,DOI: http://dx.doi.org/10.5206/tjr.2012.1.1.5,

Available at: http://ir.lib.uwo.ca/tjreview/vol1/iss1/11

[74] دراسة أجرتها الية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، الوصول الى العدالة في مجال حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية: العدالة التصالحية والأنظمة القضائية للشعوب الأصلية ووصول نساء الشعوب الأصلية وأطفالها وشبابها والأشخاص ذوي الاعاقة فيها الى العدالة، مجلس حقوق الانسان، الدورة السابعة،7-11 يوليه2014، البند 05 من جدول الأعمال المؤقت، رمز الوثيقة A/HRC/EMRIP/2014/3 بتاريخ 2014/04/25، ص27

[75] مارك فريمان وبريسيلا ب. هاينر ، المرجع السابق،ص7

[76]United Nations Office On Drugs And Crime, Op.Cit,P6

[77]Tim Allen And Anna Macdonald,Post-Conflict Traditional Justice: A Critical Overview, Post-Conflict Traditional Justice: A Critical Overview, Jsrp Paper 3, Justice And Security Research Programme, International Development Department, Lse, Houghton Street, London , February 2013 P3

[78] Traditional & Informal Justice Systems, peace building initiative, viewed on 22/02/2019, http://www.peacebuildinginitiative.org/index22e6.html?pageId=1695

[79] Informal Justice (Factor 9), worldjusticeproject ,viewed on 09/02/2019, https://worldjusticeproject.org/our-work/wjp-rule-law-index/wjp-rule-law-index-2017%E2%80%932018/factors-rule-law/informal-justice-factor-9

[80] Tim Allen And Anna Macdonald, Op.Cit, P3-4

[81] مجلس حقوق الإنسان ،الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، دراسة أعدتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، الدورة السادسة،8-12 تموز/يوليه 2013 ،البند 5 من جدول الأعمال المؤقت، دراسة بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، رمز الوثيقة A/HRC/EMRIP/2013/2، بتاريخ 2013/04/29، ، ص15.

[82]Joseph Ricken, The Rule of Law and Informal Justice Systems, A Potential Conflict in Judicial Development , P13, viewed on 09/02/2019, https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:626025/FULLTEXT01.pdf

[83] مجلس حقوق الإنسان ،الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، المرجع السابق، ص16

[84]Cherif Bassiouni, Op.Cit.P 36.

[85]Ibid.P 36.

[86]Traditional & Informal Justice Systems, peace building initiative, Op.Cit

[87]CherifBassiouni, Op.Cit, P 37.

[88]Traditional & Informal Justice Systems: Key Debates & Implementation Challenges, peace building initiative, viewed on 22/02/2019, at http://www.peacebuildinginitiative.org/index2577.html?pageId=1878

[89] Tim Allen And Anna Macdonald , Op.Cit,P6and8.

[90]The Truth and Reconciliation Commission Act 2000, Being an Act to establish the Truth and Reconciliation Commission in line with Article XXVI of the Lome Peace Agreement and to provide for related matters. Viewed on 08/02/2019, http://www.sierraleonetrc.org/downloads/legalresources/trc_act_2000.pdf, P4

[91]اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، رمز الوثيقة S/1999/777بتاريخ 1999/07/12، ص10

[92] Tim Allen And Anna Macdonald, , Op.Cit,P8

[93] Dionísio Babo-Soares , Nahe biti: The philosophy and process of grassroots reconciliation (and justice) in East Timor, The Asia Pacific Journal of Anthropology, Volume 5, 2004 - Issue 1, PP 21-22
https://courses.washington.edu/war101/readings/Babo-soares-reconciliation.pdf

[94] van der Borght,. Op.cit, PP 420-421

[95] Ibid,P425

[96]Rick Sarre & Janette Young (2011) Christian approaches to the restorative justice movement: observations on scripture and praxis, Contemporary Justice Review: Issues in Criminal, Social, and Restorative Justice, 14:3, P149

[97]Dani W. Nabudere, Ubuntu Philosophy, Memory And Reconciliation, P1
viewed on 13/02/2019, https://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/4521/3621.pdf

[98]MMK Lephalala ,Between Past And Present: Conflict In Schools, An Ubuntu/Ra Perspective, P4
Viewed on 27/02/2019,
https://www.educ.cam.ac.uk/research/projects/restorativeapproaches/seminartwo/LEPHALALA%20%20UBUNTU-RA%20-%20PAST%20PRESENT.pdf

[99]Ibid, P1

[100]Ahiauzu N. (2011) Ubuntu. In: Chatterjee D.K. (eds) Encyclopedia of Global Justice. Springer, Dordrecht, viewed at 2/06/2019, on
https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007%2F978-1-4020-9160-5_98#howtocite

[101]Nontobeko Winnie Msengana , The Significance Of The Concept 'Ubuntu' For Educational Management And Leadership During Democratic Transformation In South Africa, Dissertation Presented For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Stellenbosch, December 2006, P102
viewed on 13/02/2019,at: https://repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/4521/3621.pdf

[102]Mugumbate, Jacob And Nyanguru, Andrew, Exploring African Philosophy: Value Of Ubuntu In Social Work, African Journal Of Social Work, 3(1), August 2013, PP 88-89

[103]Jason Van Niekerk, Ubuntu And Moral Value, A Thesis Submitted To The Faculty Of Humanities, University Of The Witwatersrand, Johannesburg, In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy. 15 February 2013, Johannesburg, P1

[104]MMK Lephalala , ,Op.Cit, P3-4

[105] Promotion Of National Unity And Reconciliation Act 34 Of 1995, P2
Viewed on14/05/2019, http://www.justice.gov.za/legislation/acts/1995-034.pdf

[106] Christian B.N. Gade, The Historical Development of the Written Discourses on Ubuntu, Journal South African Journal of Philosophy Volume 30, 2011 - Issue 3 P311
https://doi.org/10.4314/sajpem.v30i3.69578

[107]Ahiauzu N ,Op.Cit.

[108] Hanneke Stuit, Ubuntu Strategies, Constructing Spaces OF Belonging IN Contemporary, South African Culture, Palgrave Macmillan, New York, 2016,P43-P48
10.1057/978-1-137-58009-2

[109]Desmond Tutu, No Future Without Forgiveness, double day, new York, 2000, P46

[110]MMK Lephalala , Op.Cit. P4

[111]Rotberg, Robert I, Title: Truth v. justice : the morality of truth commissions, Princeton, N.J. : Princeton University Press , 2000, P87

[112] لوك هويسة ومارك سولتر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة، التعلم من التجارب الأفريقية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2017، ص38

[113]Stephanus Francois Du Toit, Reconciliation Through Justice?, A Minor Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Masters Of Philosophy In Justice And Transformation, Faculty Of The Humanities, University Of Cape Town,2009, P75

[114] Tim Allen And Anna Macdonald, Op.Cit, P7

[115]Stephanus Francois Du Toit, Op.cit, P75

[116]Traditional & Informal Justice Systems: Key Debates & Implementation Challenges, Op.cit

[117]Ibid

[118] Juan Carlos Botero, Ronald Janse, Sam Muller and Christine Pratt, Innovations in Rule of Law A Compilation of Concise Essays, HiiL and The World Justice Project, Editors, 3 September 2012, Published in support of the High-level Meeting of the United Nations General Assembly on the Rule of Law, on 24 September 2012, P59

[119]Cherifbassiouni, Op.Cit. P 36.

[120] مجلس حقوق الإنسان ،الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، المرجع السابق، ص25.

[121] تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الدورة36، رمز الوثيقة A/HRC/36/50، ص16-17

[122]تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، المرجع السابق، ص20

[123]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما، 5-6 يونيو 2011، ص37.

[124] تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، المرجع السابق، ص21